Iraqi Journal for Economic Sciences/ ISSN:1812-8742 / https://doi.org/10.31272/IJES.2019.62.1

تقويم أثر التخصيصات الاستثمارية في التنمية الاقتصادية لخطط التنمية [2010-2014] في العراق

كوان طه ولي العبيدي*

المستخلص:

من تحليلنا للجدول المالي للتخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية الوطنية (2010-2014)، فقد كانت مهمة، وكان بالإمكان احداث تغيرات بنيوية في الاقتصاد الوطني جدا كبيرة، لو تم تنفيذها واستخدامها بشكل كفوء وحسب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وحسب اهدافها المرسومة.

لكن من خلال تقيمنا لأثر التخصيصات الاستثمارية في التنمية الاقتصادية، فقد تميزت بانخفاض كفاءتها التنفيذية واخفاقها في تحقيق التنويع للبنية الاقتصادية، وتسببت في حدوث اختلالات بنيوية في القطاعات الاقتصادية، التي اثرت على عدم إمكانية تصحيح العلاقة بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مع اضعاف الترابط الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق، لذلك لم يتحقق أي هدف من الأهداف الاستراتيجية للخطة، بدلالة تدني نسبة مساهمة الأنشطة (الإنتاجية) السلعية غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمتها جدا منخفضة بلغت(12,5%) وبالمقابل استمرار تبوء قطاع استخراج النفط الخام مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبته (52%)، وبدلالة تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقد بلغ دون مستوى خط الفقر، وبدلالة ارتفاع نسبة البطالة التي أصبحت من سمات الاقتصاد العراق وخاصة بين صفوف الخرجين من حملة الشهادات الأولية والعليا لعدم الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وبدلالة نقص الخدمات الاجتماعية منها" الرعاية الخدمية والعلاجية للمؤسسات الصحية وذلك لضعف طاقتها الاستيعابية للسكان، والتربية والتعليم العالي التي تعاني من ضعف طاقاتها الاستيعابية للطلبة المتعلمين ولكافة المستويات التعليمية، والمياه المجهزة للمواطنين في بغداد وفي كافة المحافظات الأخرى غير صالحة للاستهلاك البشري".

كل ذلك بسبب عدم توفر الإدارات التنفيذية الكفؤة للاستخدام الأمثل للتخصيصات الاستثمارية لكل قطاع اقتصادي، مما تسببت في ضياعات مالية كبيرة لها، سواء بصورة مباشرة وغير مباشرة بحيث اصبحت وكأنها مجموعة إجراءات دعائية لأهدافها الموضوعة والتي لا يمكن تحقيقها، لارتباطها بالواقع الاقتصادي والسياسي المفروض على العراق، بالإضافة الى ضعف دورها في التنمية الاقتصادية كان لعدم استرشاد المخططون بمعدلات نمو قطاعية حسب مرونتها لبناء الركائز الانتاجية الفاعلة في تعزيز دور التخصيصات الاستثمارية في التوسع الاقتصادي المستمر التي توفر للاقتصاد الوطني قاعدة النمو الذاتي، وبدراسات الجدوى

* عضو هيئة تدريسية / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المختارة، بمعنى اخر بقاء تحمل الاقتصاد الوطني لتكاليف باهظة على الورق فقط .

الكلمات الرئيسية:-

Evaluating The Impact Of Investment Allocations on the Economic Development Of Development Plans (2010-2014) In Iraq

Dr.Kawan Taha Wale **Kawantaha95@Gmail.com**

Abstract:

But through our evaluation of the investment allocations in economic development, it was characterized by the low efficiency of the executive and its failure to achieve diversification of the economic structure, and caused structural imbalances in the economic sectors, which affected the inability to correct the relationship between the growth of oil income and the movement of macroeconomic variables, Term economic interdependence and the future of economic, social and environmental development in Iraq. Therefore, none of the strategic objectives of the plan has been achieved, in terms of the low contribution of non-oil commodity production (productivity) to GDP generation (12.5%). In contrast, the crude oil extraction sector continued to lead the way in generating GDP (52%). In terms of low per capita national income, it reached below the line level Poverty, and in terms of high unemployment, which has become characteristic of the economy of Iraq, especially among the graduates of primary and higher degrees of the lack of compatibility between the outputs of education and the labor market, and the lack of social services, including "service and therapeutic care for health institutions because of the weak capacity of population, Which suffers from the weak absorptive capacity of educated students and all levels of education, and water equipped for citizens in Baghdad and in all other provinces are not suitable for human consumption.

This is because of the lack of efficient executive departments for the optimal use of investment allocations for each economic sector, which caused large losses, both directly and indirectly, so that it became a set of propaganda measures for its objectives that can not be achieved because of the economic and political reality imposed on Iraq. The weakness of its role in economic development was because the planners were not guided by sectoral growth rates according to their flexibility to build productive pillars in enhancing the role of investment allocations in the continuous economic expansion that provides the national economy with a growth base And economic, social and environmental feasibility studies when choosing between selected investment projects, in other words, keeping the national economy at great cost on paper only.

Keyword:-

المقدمة.

لا شك أن التخطيط الاستراتيجي متوسط وبعيد المدى، يعتبر من السمات الحضارية للأمم، ويتسم بوضع السياسات والوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف المركزية للتخطيط، حيث يسعى الى تشكيل المستقبل من خلال بلورة الاهداف الرئيسية التي يحددها المخطط الاستراتيجي عبر الخطط الوطنية، لقيام انشطة اقتصادية متطورة وذات تنوع انتاجي متعدد، يعتمد على أهمية معدلات النمو الموضوعة والاسس التي تمت بموجبها تحديد الأهداف الاستراتيجية للخطة.

ومن هنا جاءت الضرورة لإقرار خطط تنموية متوسطة الامد (2010-2014)، ترعى الموارد والمعوقات الداخلية والخارجية للعراق، و ذلك من خلال مجموعة من العمليات تبدء برسم الصورة التي يراد ان يكون العراق فيها في المستقبل فالتخطيط الاستراتيجي يسعى الى تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق اهداف كبرى غالبا ما تتصف بالجرأة والمبادرة، قد يسبق تحقيقها اجراء تغيرات جوهرية في البيئة ومن اجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية "طويلة او متوسطة الأمد"، فلا بد من سند يوفر الظروف الملائمة مثل الاستقرار السياسي والأمني ولاجتماعي والعلمي والتقني وتهدف خطط التنمية الى ترسيخ اقتصاد المعرفة وتأسيس مقومات التجدد والنمو والتنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المتوازن باستخدام التقنية الحديثة وانظمة المعلومات وما يعرف بالحكومة والادارة الالكترونية باعتبارهما احدى اهم وسائل السيطرة وتحقيق الجودة بل وتقليل التكاليف ومن اجل الوقوف على أهمية هذه الخطط، سنسعى الى تقويم الأهداف الاستراتيجية التي سعت خطط التنمية الوطنية الى تحقيقها، من خلال توجيه حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق افضل استخدام ممكن للموارد المالية والبشرية للوصول الى تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطة ' فالخطة الاستراتيجية يمكن تعريفها، بانها تحقيق الاهداف والغايات طويلة المدى للحكومة او الوزارة او المؤسسة او المديرية واختيار الاساليب والموارد الازمة لتحقيق كل الاهداف وخاصه من اجل تطوير فروع الاقتصاد الوطني وتحسين البنية التحتية وتنظيم جميع الاعمال التربوية والتعليمية التي ستسهم في تطوير البلاد والعباد على ان يحدد معدلات نمو مستهدفه للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبما يضمن الموائمة بينها[1].

سنتناول في هذا البحث تقويم التخصيصات الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية (2010-2014) لتداخل الخطتين بسنوات مشتركة (2013، 2014) بالإضافة الى تشابه الى حد كبير بالأهداف المرجوة من الخطتين وسنكتفي بالإشارة الى بعض الملاحظات الضرورية فيما يتعلق بالخطة الوطنية (2013-2017).

أولا: الإطار العام للبحث.

اهمية البحث/ يعاني الاقتصاد العراقي من الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، والمحكوم بالموارد النفطية" تسيطر على مجمل العمليات الاقتصادية (الاستثمارية والإنتاجية)، بحيث يحتل قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي واكثر من (95%) من الموارد المالية ويمثل قرابة (99%) من الصادرات العراقية"، بسبب

1- د. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقويم المشروعات، عمان، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، عام 2004، ص16.

تدني مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة النشاط الزراعي والنشاط الصناعي لذلك لابد من اعتماد خطط علمية مدروسة، لخروج العراق من فلك الاقتصاد النفطي الذي يحكم مسيرة التنمية وقدراتها في المرحلة المعاصرة، مما يدعو الى تنشيط مساهمة القطاعات الاقتصادية وتعظيم دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حتى تصبح معوضه عن القطاع النفطي مستقبلا، لاعتبار كون النفط مادة ناضبة فعلى الجيل الحالي تعويض الجيل اللاحق بقدرات انتاجية بديلة، ويضاف الى ذلك ان عالم انتاج وتسويق النفط يعيش حالة تذبذب حادة صعودا وهبوطا، وقد لوحظ استمرار حالات التذبذب لفترات طويلة تتراوح عدة سنوات مما يجعل تأثير التذبذب في النهاية تأثيراً مقلقا لما تفرزه حالات التصاعد الحادة في الموارد من ترسبات، وما تفرزه حالات الهبوط بالموارد من سلبيات ظاهرة، وخاصة الانخفاض الأخير الحاصل بأسعار النفط الخام عالميا.

مشكلة البحث/ على الرغم من تنفيذ أكثر من خطة تنمية وطنية متوسطة الأجل (5) سنوات، الا ان الاقتصاد العراقي لا يزال يواجه الاختلالات البنيوية، متمثلة بالعديد من المشاكل منها" مشكلة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانعكاس ذلك على انخفاض متوسط نصيب الفرد منه ومشكلة ارتفاع نسبة البطالة ومشكلة ارتفاع انكشاف الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي الخ..."،ومن خلال هذا البحث سنحاول الوقوف على مدى تأثير التخصيصات الاستثمارية في اصلاح الاختلالات البنيوية للاقتصاد الوطني.

هدف البحث/ بسبب كون الاقتصاد العراقي لايزال يعتبر ريعي، مما دعت الضرورة الى إيجاد خطط تنموية وطنية قادرة على:

1- صناعة اقتصاد ذات تنوع انتاجي متعدد، ومعوض عن الدخول النفطية.

2- لها القدرة على ضخ الأموال الى جميع مفاصل الاقتصاد الوطني بما يعزز الموائمة بين جميع القطاعات.

فرضيات البحث/

1- ماهي الطريقة التي اعتمد عليها المخططين الاقتصادين لتقسيم هذه التخصيصات قطاعيا؟، ماهي المعايير التي حدد بموجبها معدلات النمو المقترحة لكل قطاع؟.

2- هل كان لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مكان في جميع المشاريع الاستثمارية قبل إقرارها؟، وعلى تمت هذه الدراسات حسب أساليب واسس علمية صحيحة، معتمدة على إحصاءات دقيقة وذات صلة مباشرة بالمتغيرات المستقبلية للمشاريع؟.

3- هل تم استخدام التخصيصات الاستثمارية بشكل امثل من قبل الإدارات التنفيذية؟، مما سيؤدي الى رفع كفاءتها في تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لها.

أن الخطة (2010-2014) قد ساهمت في تخفيف الاختلالات الهيكلية من خلال انخفاض نسبة الايرادات النفطية في مساهمتها في الناتج في الايرادات لصالح بقية القطاعات الانتاجية الاخرى.

منهجية البحث/ اعتمد البحث على المنهجية الاستنتاجية، التي ستعني بتحليل الآثار للتخصيصات الاستثمارية في التنمية الاقتصادية لخطة التنمية الوطنية (2010-2014)، خلال فترة البحث.

البعد الزماني والمكاني للبحث/

زمانيا : ركز البحث على التخصيصات الاستثمارية لخطط التنمية الوطنية (2010–2014) وقد تم تركيزنا على الفترة الأولى من هذه الخطط لكونها متداخلة مع الخطة الثانية وخلالها كان العراق ينعم بنعمة الامن وتوفر الموارد المالية الكافية لتغطية متطلبات خطة التنمية الوطنية الامر الذي سيمكننا من قياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب الدراسة الوصول اليها.

أما مكانيا : العراق، عبر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

هيكلية البحث/ من اجل التحقق بالفرضيات الموضوعة وصولا الى هدف البحث فقد قسمت الدراسة الى قسمين، عنى الأول منها بالجانب المفاهيمي للتقويم والخطط التنموية وأنواع الخطط التنموية، أما القسم الثاني منها فقد خصص لتقويم التخصيصات الاستثمارية لخطط التنمية الوطنية (2010 – 2014)، وتحليل آثارها في التنمية الاقتصادية في العراق، وأخيرا ما ستخلص الية الدراسة من الاستنتاجات والتوصيات.

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للبحث. وقد اشتمل على الإطار المفاهيمي للتقويم والإطار المفاهيمي لخطط التنمية الوطنية.

أولا: الإطار المفاهيمي للتقويم:

1. مفهوم التقويم: يعتبر التقويم طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي تحقق من خلال اتخاذ القرار الاستثماري الأمثل، وفقا للمعايير والمقاييس المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لإقامة المشروع الأكفأ من بين البدائل المتاحة، يضاف الى ذلك ان تقويم القرار الاستثماري سيساعد متخذي القرار في معالجة أي قصور أو عقبات مالية أو إدارية قد تواجه المشروع في المستقبل[1].

كما يعرف تقويم المشروعات والذي يطلق عليه أيضا " تحليل المشروعات "، بكونه دراسة معمقة، الهدف منها تمكين متخذي القرار الاستثماري انتقاء البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للاستثمار، بصورة مناسبة ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، في ضوء التخمين المتوقع للعوائد والكلف للمشروع الاستثماري المرشح، وعلى هذا الأساس يقوم الاقتصاديين بدراسة تحليلية، لتخفيض الكلف المتوقعة للمشروع الى ادنى مستوى ممكن، مع ضمان زيادة العوائد لأعلى مستوى ممكن[2].

2.مراحل التقويم: ان التقويم يتم في مرحلتين[3]:

المرحلة الأولى: تقويم المشاريع قبل انشائها، وهو التقويم الذي يتم بموجبه المفاضلة بين المشاريع التنموية وحسب ما تتوصل له دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يقوم بها المخططون اثناء إقرار تلك المشاريع التنموية.

1- ثروة محمد علي، المفاهيم الأساسية والاقتصادية في تحليل وتقويم المشاريع، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 1984، ص.32.
2- د. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مصدر سابق، ص 16.
3- د. كوان طه العبيدي، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق ص13.

المرحلة الثانية: تقويم أداء المشاريع القائمة، ويقوم هذا التقويم على اساس مقارنة النتائج للأهداف المتحققة لأي نشاط اقتصادي او اجتماعي، مع الأهداف المرسومة لتلك الأنشطة في خطط التنمية الوطنية، وحسب دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تحديد نتائج تلك الأهداف إيجابية كانت ام سلبية.

3.مستويات تقويم المشاريع: إن عملية تقويم المشروعات تتم وفق أربع مستويات[1]:

المستوى الأول: التقويم على مستوى المشروع: ان تقويم المشروع من وجهة النظر التجارية، تتم من خلال عملية قياس العائد والكلفة مباشرة، أي قياس ربحية المشروع خلال عمره الإنتاجي المخطط، بينما تقويم ه من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، ينبغي ان يستند الى حسابات تؤدي الى معرفة اسهام المشروع في زيادة الرفاه الاجتماعي، وهذا يعني التصرف الأمثل بالموارد الاقتصادية وصولا الى دالة الرفاه الاجتماعي[2].

المستوى الثاني: التقويم على مستوى القطاع: يشتمل القطاع الإنتاجي على العديد من المشاريع، سواء كان القطاع زراعي او صناعي او خدمي، ويتمثل في قياس أثر إنتاجية كل مشروع على مستوى القطاع الإنتاجي او الخدمي، ومقدار القيمة المضافة التي يحققها كل مشروع من بين المشاريع ضمن القطاع.

المستوى الثالث: التقويم على مستوى الإقليم: وفقا لهذا المستوى يتم قياس أثر نشاط المشروع "الجديد" في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم، باعتباره نشاط حديث في الإقليم يؤثر ويتأثر بجميع المشاريع الإنتاجية والخدمية القائمة سواء في ذات القطاع او في القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الارتباطات الامامية والخلفية [3].

المستوى الرابع: التقويم على المستوى القومي: يقوم هذا التقويم بقياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للخطة الوطنية، حيث يتم احتساب تكلفة المشروع من وجه نظر الاقتصاد الوطني ككل، وعلى هذا الأساس سيتم اختيار المشاريع حسب أهميتها النسبية في الاقتصاد الوطني.

4.معايير التقويم: لا شك وبعد الانتهاء من عملية التقويم للمشاريع، ستأتي عملية الاختيار لها، ومن اجل ان تتم عملية الاختيار لأفضل البدائل الاستثمارية، من المفروض تحديد المعايير التي سيتم على أساسها اختيار المشاريع الأفضل، وفي الواقع ليست هناك معايير محدده او ثابته يمكن تطبيقها بشكل عام، لاختلاف بنية الهيكل الاقتصادي في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية، فضلا عن اختلاف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها، وفي العراق يمكن القول بان هناك نوعان من معايير الاستثمار الموضوعية [4]:

النوع الأول: معايير لحساب الربحية المالية والتجارية للمشروع الاستثماري.

النوع الثاني: معايير لحساب الربحية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشتمل هذه المعايير الرئيسية على عدد من المعايير التالية:

4- وزارة التخط، المعهد القومي للتخطيط، أسس اعداد وتقويم المشروعات الصناعية في العراق، خطة بحوث الوزارة، دراسة رقم 91، ص22. 1983 .

2- د. احمد ابريهي العلي، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، تقويم المشاريع، 1984 ص118-119.

3- د.كوان طه ولي، التحليل المالي والاقتصادي للصناعات البتروكيمياويات في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92 لسنة 2012 ، ص18 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

2- وزارة التخطيط أسس دراسات التقويم اللاحق لمشاريع التنمية سنة 1984، ص8.

1- المعدل البسيط لعائد الاستثمار.

2- فترة استرداد راس المال.

3- صافي القيمة الحالية المحسومة.

4- معدل العائد الداخلي للاستثمار.

5- نقطة التعادل.

6- الوفورات بالعملة الأجنبية.

7- الربحية الاقتصادية والاجتماعية.

8- **أي معايير بسيطة أخرى.**

ثانيا: الإطار المفاهيمي لخطط التنمية الوطنية.

1. مفهوم خطط التنمية الوطنية: خطة التنمية تتمثل في الاستراتيجية، التي ستضع التصور العلمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد في السنوات المقبلة، وصولا الى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمالية، لتحقيق المزيد من الرفاه الاجتماعي والرقي العلمي والازدهار الاقتصادي، وذلك من خلال توجيه كل السياسات والبرامج والتوصيات الوطنية والقطاعية التي يجب ان تنفذها لتحقيق الأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الوطنية.

2. أنواع خطط التنمية الوطنية : يوجد عدد من الخطط التنموية التي تم استخدامها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق منها: 1- خطط قصيرة الأمد (سنوية)[1].

2- خطط متوسطة الأمد (الخمسية)[2].

3- خطط طويلة الأمد من (10 سنوات فأكثر)[3].

القسم الثاني: تحليل وتقويم التخصيصات الاستثمارية واثارها على التنمية الاقتصادية في العراق.

سيتناول هذا القسم من الدراسة المسار العام للتخصيصات الاستثمارية لخطة التنمية الوطنية (2010-2014)، متمثلة بالأهداف الاستراتيجية لتلك الخطة، بهدف الوقوف على الدور المميز الذي حققته للاقتصاد العراقي، وكأساس لتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعية وصولا الى التنمية الاقتصادية المنشودة من الخطة، وعلية ستناول جانبين:

الجانب الأول: جانب التأمل (الطموح)، ويمكننا ان نعرض جملة الأهداف الاستراتيجية التي طمحت الخطة تحقيقها وهي كما وردت بالخطة الخمسية (2010-2014)[4]:

1- العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9.38%) كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة.

1- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، ص3.
2- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، ص15.
3- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، الإطار العام للتنمية بعيدة المدى عام 2000، اذار 1988، ص2.
4- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، للسنوات (2010-2014)، بغداد، كانون الأول/2009، ص15-16.

2- العمل على تنويع الاقتصاد، والذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، الى اقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) والسياحة وان يتميز بمشاركة متنامية للقطاع الخاص على امتداد مسارها الخاص بالتحول نحو اقتصاد السوق.

3- العمل على تحسين وزيادة مستوى الإنتاجية وتطوير مستوى المنافسات في قطاعات الاقتصاد كافة، وبالذات الأنشطة ذات الميزة التنافسية، على سبيل المثال ، النفط، الغاز ، البتروكيمياويات ، الاسمنت، الصناعات البلاستيكية، صناعات دوائية، الكهرباء، وكذلك على امتداد مناطق ، ومحافظات العراق كافة ، وذلك من اجل ضمان وتأكيد اقتصاداً متعافياً بشكل مستمر للعراق .

4- العمل على تحقيق زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص ما بين السكان من الشباب والنساء، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في التشغيل وبما يؤمن من تخفيض معدلات البطالة التي يشهدها العراق حالياً (15%)، وبما في ذلك البطالة الموسمية والمقنعة، وما يرتبط بالبطالة من مشاكل اجتماعية. ويتوقع توليد بين (3.5 – 4) مليون فرصة عمل نتيجة لتنفيذ الخطة.

5- زيادة وتحسين كمية ونوعية المياه المجهزة للاستهلاك البشري على الامدين المتوسط والطويل ومضاعفة نسب التغطية بمشاريع الصرف الصحي وتوسيع مديات نشرها مكانيا لتشمل المحافظات كافة.

6- العمل على تخفيف الفقر الواسع الانتشار حالياً في العراق، وذلك من خلال العمل على توليد فرص عمل ودخل مستدامين وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، وكذلك تامين التأهيل والتدريب في مجالات العمل الجديدة، وبشكل خاص بالنسبة الى فئات المجتمع الأكثر تعرضاً للمخاطر مثل اليتامى، الارامل، والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

7- العمل على تحقيق تنمية متكاملة ومترابطة والتي تضمن التفعيل او الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية في كافة محافظات العراق، وان يكون ذلك مدعوماً من خلال تخصيصات الاستثمار المتوازن جغرافياً، والسعي نحو تقليل الفروق والحواجز والازدواجية على المستوى الإقليمي (للمناطق)، وذلك من خلال العمل على تأسيس سلسة مترابطة من الأنشطة الاقتصادية، المجمعات الصناعية والمناطق الحرة الاقتصادية على امتداد البلد والتي تعتبر ممكنة ومطلوبة من الناحية الاقتصادية والتجارية.

8- الخطة تهدف ايضاً الى تحقيق توزيع متوازن للبنى التحتية الأساسية، والخدمات الاجتماعية والإسكان اللائق، واستناداً الى الحجوم السكانية واحتياجات ودرجة محروميه المناطق في الفترات السابقة.

9- ان التنمية الريفية في العراق تواجه تحديات كبيرة وذلك بسبب الأداء المتواضع للقطاع الزراعي في مجال الإنتاجية وتوليد فرص عمل ، وكذلك الإسكان غير الملائم والبنى التحتية الضعيفة في الريف. ان الخطة تسعى من اجل هذه الأسباب الى تقليل الفروقات والحواجز ما بين المناطق الحضرية والريفية من ناحية توفير البنى التحتية، الخدمات الهجرة من الريف الى مدينة والتي تسبب ضغوطات سلبية على الخدمات والبنى التحتية الموجودة وخاصة في الحواضر الكبرى.

10- زيادة الوعي والقبول بمبادئ التنمية المستدامة ومبادئ جودة نوعية الحياة ومتطلبات ذلك على مستوى قطاعات الاقتصاد كافة، وان يتم مراعاة هذه المبادئ في التخطيط الحضري والريفي، وذلك من اجل تخفيف حدة الاثار السلبية على امتداد السنوات التي تم خلالها تجاهل او اهمال هذه المبادئ، وكذلك تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بحياة السكان.

الجانب الثاني، يتمثل بتحليل الواقع الفعلي للتخصيصات الاستثمارية.

بعد العرض المفصل للأهداف الاستراتيجية المرجوة من خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، سنسعى الى تقويم هذه الخطة لبيان أثرها في التغييرات البنيوية في الاقتصادي الوطني، وهذا ما سيقودنا الى تحليل الآثار للتخصيصات الاستثمارية والمصروفات الفعلية لها، وقياس أهميتها في تحقيق الأهداف المرسومة مسبقا، وبالتالي بيان أثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولغرض الوصول الى هذا التحقيق لابد من استطراد التخصيصات الاستثمارية والمصروفات الفعلية لها واهميتها النسبية من اجمالي نفقات الخطة.

جدول (1) تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمصروفات الفعلية للخطة الخمسية (2010-2014) مليار دينار *.

السنة	الإيرادات العامة 1	الإيرادات النفطية 1-1	الإيرادات غير النفطية 2-1	اجمالي النفقات 2	النفقات الجارية 3	النفقات الاستثمارية 4	النفقات الاستثمارية الفعلية 5	نسبة التنفيذ 6	الأهمية النسبية 2/5	عجز الموازنة
2010	70178	63594	6584	70134	54581	15553	12131	78	22	44
2011	103989	103061	927	78757	60926	17832	13374	75	22	25231
2012	119817	111326	8491	105140	75789	29351	22894	78	28	14678
2013	113840	105696	8144	119128	78747	40341	30256	75	34	5287-
2014	105554	98512	7042	112192	76742	35450	14180	40	32	6638-
معدل نمو اجمالي	50			49	41	112	50			
نمو سنوي	10			10	8	22	10			

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثالث، لسنة 2015، ص18.
***- تم تقريب الأرقام الواردة بالتخصيصات والمصروفات من المليون دينار الى المليار دينار لغرض سهولة التحليل**

يتضح لنا من الجدول أعلاه بان التخصيصات الاستثمارية لقد ارتفعت بمعدل نمو اجمالي لفترة الخطة بلغت (112%)، تماشيا مع اهداف الخطة وهذا ما يؤكد لنا رغبت الحكومة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، والمحكوم بالموارد النفطية التي" تسيطر على مجمل العمليات الاقتصادية (الاستثمارية والإنتاجية)، محاولة منها وحسب ما ورد في مجمل اهداف الخطة النهوض بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الإنتاجية "الزراعية والصناعية" ومحاولة الموائمة التنموية بين تلك القطاعات الاقتصادية، لتلافي حدوث الاختناقات الاستثمارية او الإنتاجية، وكذلك الحال وجدنا ومن خلال التحليل لجدول التخصيصات والمصروفات الفعلية للنفقات الاستثمارية بان معدل النمو السنوي لها قد تجاوز معدل نمو الناتج المحلي المستهدف في خطة التنمية الوطنية والذي بلغ (22%)، وهذا ما يعزز لنا أهمية توجهات الخطة الخمسية للارتقاء بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية، بالرغم من تدني الأهمية النسبية للتخصيصات الاستثمارية" حيث لاتزال قليلة جدا فقد بلغ متوسطها خلال فترة الخطة (27.6%) من اجمالي الانفاق، وكذلك بلغ متوسط تنفيذها خلال فترة الخطة (69.2%).

من اجل الوقوف على فاعلية هذه التخصيصات الاستثمارية حسب توزيعها قطاعيا، ودورها للنهوض، في بناء اقتصاد متنوع ذات أهمية كبير في تطوير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فالجدول رقم (2) يمكن

ان يوضح لنا هذه الأهمية، ومن الجدول أدناه وجدنا بالنسبة الى خطة التنمية الوطنية (2010–2014) ان التخصيصات والمصروفات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية كانت قد حققت معدلات نمو متفاوتة كان أهمها في قطاع المباني والخدمات (38%)، ويأتي القطاع الصناعي بالأهمية الثانية بنسبة (28%)، وأخيرا قطاع النقل والمواصلات بنسبة (9%)، وتعتبر هذه المعدلات إيجابية للارتقاء بمستوى نشاط تلك القطاعات وانعكاسها الإيجابي على تحقيق اهداف الخطة في التنمية الاقتصادية .

بالمقابل نلاحظ ان التخصيصات في القطاعين الزراعي والتربية والتعليم فقد حققت معدلات نمو سنوية سالبة بلغت على التوالي (–10%) للقطاع الزراعي، (–9%) لقطاع التربية والتعليم للفترة (2010–2014)، وبلغت نسبة النمو للقطاعين اعلاه خلال الفترة(2010–2016) وعلى التوالي للزراعي (–125) وللتربية والتعليم (–9)، لاشك ان هذا الانخفاض سيكون لها أثر سلبي في ضعف مساهمة توسيع قاعدتي الإنتاج السلعي (القطاع الزراعي) والتقني والتعليمي (التربية والتعليم)، التي تعتبر من الضرورات الأساسية للارتقاء في التنمية الاقتصادية، كما نلاحظ عدم فاعلية التخصيصات الاستثمارية في تغيير البنية الاقتصادية

جدول (2) التخصيصات الاستثمارية والمبالغ المصروفة للخطة (2010-2014/2016) بالأسعار الثابتة (2007) مليار دينار.

البيانات / سنوات الخطة		2010	2011	2012	2013	2014	2016	معدل نمو 2010-2014	معدل نمو 2010-2016
القطاعات الاقتصادية	التخصيصات الاستثمارية الاجمالية	15553	17832	29351	40341	35450	19920		
القطاع الزراعي	التخصيصات الاستثمارية	1400	1605	1174	1614	709	175	10-	125-
	المصروفات الفعلية	742	995	728	904	362	356	10-	7-
	النسبة التنفيذية	53	62	62	56	51	203		
الأهمية النسبية للتخصيصات القطاع الزراعي %		9	8	4	4	2	1		
القطاع الصناعي	التخصيصات الاستثمارية	6843	9629	17610	21784	16307	15956	28	19
	المصروفات الفعلية	6432	8762	14088	17427	13861	15059	23	19
	النسبة التنفيذية	94	91	80	80	85	94		
الأهمية النسبية للتخصيصات القطاع الصناعي		44	54	60	54	46	80		
قطاع النقل والمواصلات	التخصيصات الاستثمارية	1244	1849	2348	3632	1773	375	9	10-
	المصروفات الفعلية	547	1331	1597	2505	1241	251	25	8-
	النسبة التنفيذية	44	72	68	69	70	83		
الأهمية النسبية لتخصيصات النقل المواصلات		8	7	8	9	5	2		
قطاع المباني والخدمات	التخصيصات الاستثمارية	5599	7797	6457	11702	16307	3173	38	6-
	المصروفات الفعلية	3863	4600	5618	9362	13046	2648	48	4-
	النسبة التنفيذية	69	59	87	80	80	66		
الاهمية النسبية للتخصيصات المباني والخدمات		36	30	22	29	46	16		
قطاع التربية والتعليم	التخصيصات الاستثمارية	622	141	1174	1614	355	240	9-	9-
	المصروفات الفعلية	224	116	916	694	184	18	4-	13-
	النسبة التنفيذية	36	82	78	43	52	7		
لأهمية النسبية للتخصيصات التربية والتعليم		3	1	4	4	1	0003		

المصدر: وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، للفترة (1990-2016)، لسنة 2017، ص20.

ومن الجدول اعلاه لاحظنا كذلك ان نسبة التنفيذ الفعلية من التخصيصات الاستثمارية لم تكون بالمستوى المطلوب، فقد حقق القطاع الصناعي اعلى متوسط نسبة تنفيذ خلال الخطة بلغ (86%)[1]، بينما بلغ المتوسط التنفيذي لقطاع المباني والخدمات (75%) اما بقية القطاعات فقد بلغ متوسط تنفيذ الفعلي للتخصيصات

1- بفرض ان هذه النسبة من التخصيصات قد تم توجيهها بشكل كفوء، ولعدم توفر أي دلائل على فاعلية تلك التخصيصات الاستثمارية التي بلغ مجموعها للخطتين (457277) مليار دينار وما يقارب (392) مليار دولار، لو تم توزيعا بشكل متساوي بين القطاعات الاقتصادية وبمعدل (78.4) مليار دولار لكل قطاع، لأصبح العراق البلد الأول بالإنتاج الزراعي والصناعي والنقل والاتصالات والمباني والخدمات وقطاع التربية والتعليم.

الاستثمارية وحسب أهميتها (65% و58% و57%) للقطاعات "النقل والمواصلات، التربية والتعليم و الزراعي" على التوالي، ان هذا التدني في نسبة التنفيذ للتخصيصات الاستثمارية أدى الى ضائعات كبيرة في الموارد والتي يمكننا ان نعرضها وحسب القطاعات الاقتصادية بالصورة المبسطة التالية :

6502 × 43% = 2796 مليار دينار ضائعات القطاع الزراعي

10104 × 14% = 10104 مليار دينار ضائعات القطاع الصناعي

10845 × 35% = 3796 مليار دينار ضائعات القطاع النقل والمواصلات

47862 × 25% = 11966 مليار دينار ضائعات قطاع المباني والخدمات

3906 × 42% = 1641 مليار دينار ضائعات قطاع التربية والتعليم

ومن العرض أعلاه نجد ان اجمالي الضائعات الملموسة من التخصيصات الاستثمارية قد بلغت (30303) مليار دينار أي ما يقارب (26) مليار دولار.

ويمكننا ان نظيف التخصيصات الاستثمارية المتكررة ونعتبرها أيضا من الضائعات لسنتي (2013و2014) البالغة 41553+ 52938 =94491 مليار دينار او ما يعادل 81039 مليار دولار لحين ورود ما يثبت من وزارة المالية بان تلك التخصيصات ادمجت أقيامها بالخطة الجديدة (2013–2017)[1].

بالإضافة الى كون النسب المنفذة هي الأخرى لم تكن استخداماتها بشكل كفوء ، بسبب ضعف كفاءة الجهات المسؤولة عن ادارة تلك الاستثمارات .

ومن اجل الوقوف على أهمية التخصيصات الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية (2010–2014) وأثرها في التنمية الاقتصادية، فلابد من تقويم أثارها في جانبين :

الأول، أثرها في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

ويمكن ان يعبر عن الاستدامة الاقتصادية، أي تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة، وتوجد طرق مختلفة للوصول الى الازدهار الاقتصادي والتي يمكن ان نوجزها بثلاثة اتجاهات متوازنة ومترابطة ويكمل بعضها البعض، **الأول:** توسيع قاعدة الإنتاج "الزراعية والصناعية "التي تعتبر الشرط الأساسي للازدهار الاقتصادي في بلد كالعراق الذي يتميز بامتلاكه لقوة العمل ومصادر الثروة الطبيعية (مياه، أراضي زراعية، موارد طبيعية) لقيام الزراعة والصناعة ويسعى الى زيادة الفرص المتاحة للأجيال المقبلة **الثاني:** توفير الاستقرار الاقتصادي مع ضمان الاستخدام الأمثل للتخصيصات الاستثمارية وتعزيز الكفاءة التنفيذية لها **ثالثا:** العمل على تنويع الاقتصاد وتشجيع الكفاءات العلمية لغرض التطوير والابتكار .

من اجل الوقوف على اثار التخصيصات الاستثمارية في الازدهار الاقتصادي ، سنحاول تحليل أثرها في بعض المؤشرات الاقتصادية التالية :

1- تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي:

2- تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في رفع متوسط حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

2- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، بغداد ، كانون الثاني -2013، ص72.

3- تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في تغيير هيكلية التجارة الخارجية لصالح الصادرات غير النفطية.

1. تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج بانه يمثل القيمة الاجمالية لجميع السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الاقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالسلع والخدمات النهائية التي يتم استهلاكها فعلا. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المعايير الاقتصادية المهمة ليقاس كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد خلال الفترة الماضية، وبالتالي قياس حجم التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وان تطوره ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا ما سيؤدي الى الارتقاء بالرفاه الاجتماعي للفرد.

للوقوف على هيكلية مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والاثار التي احدثتها خطة التنمية الوطنية عبر تخصيصاتها الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية، ومن تحليلنا لاهم المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول ادناه، نلاحظ وحسب الاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي انه ليس من المتوقع ان يطرا اي تغير في مساهمة تلك القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية في عملية التحويل الهيكلي للاقتصاد العراقي، حيث نلاحظ الانخفاض الكبير في الأهمية النسبية لتلك الانشطة الاقتصادية خاصة "الزراعية، والصناعة التحويلية، والكهرباء والماء، والنقل والمواصلات، والبنوك والتامين" التي تشكل بمجموعها أهمية نسبية بلغت (12.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من كون هذه الأنشطة تمثل المحور الرئيسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالمقابل نلاحظ الأهمية النسبية القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فيحتل اكثر من النصف (52%)، وهذا ما يؤكد لنا بقاء حالة التخصص الإنتاجي في الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي (نفطي).

كما يلاحظ أيضا بان معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعة التحويلية) كانت معدلات سالبة بلغت (-1% و-5%) على التوالي، وهذا يعني ان حجم التطور في هذين القطاعين لا يتماشى ودورهما المرتقب في عملية تصحيح الاختلال البنيوي وتنويع الإنتاج، كما سيؤثر ذلك على انعدام خلق فرص عمل من قبل هذه القطاعات الإنتاجية التي تعتبر المصدر الرئيسي في توفير فرص العمل الكثيرة للمواطن، ومن اجل ان يكون تأثيرها إيجابيا على التنمية الاقتصادية فلابد من ان يكون معدل نمو القطاعات الإنتاجية بمستوى يفوق مستوى معدل النمو السكاني للفترة (2010- 2014) الذي بلغ (2.9%)، وهذا يمثل اسوء أنواع الاختلال القطاعي نتيجة لتعرض حالتي تمثل مصادر العرض السلعي الوطني والتي تمثلت بقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، وبالتالي تعذر إمكانيتها من تلبية الاحتياجات السكانية من المنتجات الزراعية والصناعية، ويمكننا ان نعلل سبب انخفاض المساهمة النسبية للأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي الى ثلاثة اسباب:

جدول (3) أثر التخصيصات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2007) للسنوات (2010–2014) مليار دينار.

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014 *	النمو سنوي	الأهمية النسبية للنشطة الاقتصادية				
								2010	11	12	13	14
1	الزراعة والغابات والصيد	6561	6465	6727	6231	6220	1-	04	04	04	03	03
2	التعدين والمقالع	68852	74644	84271	86936	90524	6	51	52	53	51	52
1-2	النفط الخام	68402	74186	83805	86462	90196	6	51	52	53	51	52
2-2	الأنواع الأخرى من التعدين	450	458	466	474	328	5-	0	0	0	0	ر0
3	الصناعة التحويلية	2805	2870	2930	2999	2036	5-	02	02	01	01	01
4	الكهرباء والماء	1222	1387	1581	2476	2093	13	01	01	01	01	01
5	البناء والتشييد	8454	8320	13578	15405	13828	13	06	05	08	09	07
مجموع الأنشطة السلعية		86894	93687	109088	114048	115401	7	65	65	68	67	66
6	النقل المواصلات والخزن	7556	7703	8481	10556	13320	15	05	05	05	06	07
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	10015	11027	10580	12892	14448	9	07	07	06	07	08
1-8	البنوك والتأمين	1488	1876	2209	3472	1768	4	01	01	01	01	01
2-8	ملكية دور السكن	10017	10355	9374	9314	9842	003	07	07	05	05	05
مجموع الأنشطة التوزيعية		19059	20606	21271	26920	29536	11	14	14	13	15	17
9	خدمات التنمية الاجتماعية	17466	18916	19645	20603	19500	2	13	13	12	10	11
1-9	الحكومة العامة	14735	15893	16416	17354	17220	3	11	11	10	10	09
2-9	الخدمات الشخصية	2731	3024	3229	3248	2280	3	02	02	02	01	01
مجموع الأنشطة الخدمية		27484	29272	29019	29917	29342	14	21	21	19	18	17
المجموع حسب الأنشطة الاقتصادية		133437	143566	159379	170886	173579	6					
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب		750	866	883	1319	407	9-					
الناتج المحلي الإجمالي		132687	142700	158495	169567	173172	6	100	10 0	10 0	10 0	100
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط		64285	68056	74225	82631	82648	6					

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2000-2013)، ص22.

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2014.

الأول: فيعود الى سوء توزيع التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية "الزراعية والصناعة التحويلية" التي أدت الى عدم تنشيط او اصلاح اي مشروع انتاجي لتلك القطاعات، فاثر التخصيصات الاستثمارية على المشاريع الإنتاجية للقطاع الزراعي يمكننا الوقوف عليها كما يظهرها لنا الجدول ادناه (4)، يتضح بان التخصيصات الموجه الى مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني قليلة جدا حيث لا تتجاوز 2% من اجمالي تخصيصات القطاع الزراعي مما يدلل على عدم اكتراث المسؤولين عن تنمية هذا القطاع لهذه المشاريع التي تعتبر المحور الاساسي لتطور القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي، بالإضافة الى المعوقات الإدارية الأخرى التي تعترض التطور في هذا القطاع، منها التلكؤ في استلام المحاصيل الزراعية المسوقة من قبل المنتجين، واذا تم استلام المنتوج لا يتم صرف مستحقاتهم مباشرة بل قد تطول المدة لسنة او اكثر ومن الأمثل على ذلك عدم صرف مستحقات الفلاحين عن تسويق انتاجهم الزراعي من القمح منذ عام (2014) ولغاية نهاية

عام(2017)[1] ، كذلك حرمان الفلاحين من كل وسائل الدعم الحكومي متمثلة بحماية الإنتاج الوطني وتقديم القروض العينية" المكائن والمعدات والاسمدة والمبيدات الخ..." والمالية، ومما نلاحظ أيضا من الجدول التخصيصات الكبيرة التي حضت بها مشاريع السدود والري والبزل" حيث لم يتم ولغاية الان انشاء أي سد جديد يضاف الى السدود التي تم انشائها منذ أواخر القرن الماضي[2]، بل على العكس حيث تم تصريف المياه المخزونه في السدود القائمة ، بدلالة توقف جريان نهر دجلة تماما في مناطق من محافظة العمارة واغلب انهار الجنوب المتفرعة من نهر دجلة بدا الجفاف واضحا في مجراها[3]، وهذا يؤكد لنا حجم الهدر لهذه التخصيصات الاستثمارية التي بقية بدون تنفيذ، وتعتبر بعداد الضائعات ، مما سيؤثر في حصول عجز كبير في تامين مصادر المياه مستقبلا للبلاد بسبب السياسة الخاطئة للمسؤولين عن إدارة وتنفيذ تلك التخصيصات، مما اثرت سلبا على الإنتاج المحلي من المحاصيل الرئيسية وضعف قدرتها التنافسية محليا وخارجيا، وبنفس الوقت صعوبة تحقيق الامن الغذائي اذا استمر جفاف الأنهر الرئيسية بسبب عدم وجود السدود الكافية لتامين انسيابية مستمرة للمياه ، فالإنتاج المحلي يغطي فقط 67% من الحاجة المحلية للقمح و15% للرز وقرابة 40% للخضراوات ولا توجد أي حماية لأي انتاج وطني [4] .

جدول (4) توزيع التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطة الخمسية (2010-2014) مليار دينار

النشاط	السنوات					مجموع التخصيصات لسنوات الخطة	الأهمية النسبية %
	2010	2011	2012	2013	2014		
مشاريع السدود والخزانات ومنشئات السيطرة	288	1369	1418	1295	1487	5857	53
مشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي	488	594	965	771	765	3583	32
مشاريع البحوث والدراسات واعداد المسوحات	264	67	58	53	53	495	4
مشاريع خدمات الإنتاج النباتي	4	9	10	8	10	40	0.4
مشاريع خدمات الإنتاج الحيواني	11	40	68	25	24	169	1.6
مشاريع الخدمات الزراعية	182	205	201	189	192	970	9
المجموع	1238	2284	2720	2342	2531	11115	100

وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية ، (1990-2016) ، 2017 .

اما قطاع الصناعة التحويلية فعلى الرغم من ان خطة التنمية الوطنية (2010–2014) اعتبرتها أحد اهم الأنشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني، لكن بالواقع ظلت التخصيصات الاستثمارية لهذا النشاط اقل بكثير من مستوى الطموح حيث بلغت نسبتها ما بين (1.5%،3%) خلال سنوات الخطة، بالإضافة الى ذلك فان نسبة التنفيذ هي الأخرى كانت متدنية جدا حيث بلغ متوسط نسبة التنفيذ (23%)[5]، بسبب عدم كفاءة الادارة التنفيذية أي بمعنى اخر ان نسبة التخصيصات الاستثمارية للصناعة التحويلية الفعلية لم تبلغ نسبة (0.2%) مما انعكس هذا التدني او الهدر بمساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي كما بينا ذلك سابقا .

اما العراقيل الاخرى التي جابهت تشغيل مشاريع الصناعة التحويلية وخاصة المشاريع الاستهلاكية ذات الصلة المباشرة باستهلاك المواطن، وبهدف إخراجها من دائرة الإنتاج او تعويق انتاجها، سنكتفي بضرب

1- اعلام مديرية ناحية السد العظيم ، جدول بتوزيع الصكوك على المسوقين ، للاعوام (2014، 2015 ، 2016)، بتاريخ 2017/12/1 .

2 - وزارة الموارد المائية، مجلة عطاء الرافدين، السدود والنواظم في العراق، سدود يخطط لبنائها، 2015 ، ص12.

3- مهندس رسول عبد علي عباس 22/مايو/2011 بواسطة/ wwwmilkcom

4- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ، بغداد ، كانون الثاني / 2013 ، ص98 .

5 - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2013 – 2017) ، ص 20

مثل "مشروع انتاج الالبان في أبو غريب " الذي يعتبر من افضل المشاريع لإنتاج الالبان ومشتقاتها ليس في العراق بل في المنطقة، منع من قبل وزارة الصناعة من وضع المواد الحافظة لإنتاج الالبان ومشتقاته، في حين كان مسموح إضافة المواد الحافظة لنفس المنتجات في البلدان المجاورة الأجنبية " التركية والإيرانية والسعودية وغيرها" مما يجعل المنتج الوطني معرض للتلف وبالتالي يصبح غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية، اما المشاريع الصناعية للقطاع الخاص الذي يحتضن قرابة (10000) مصنع اهلي هي الان مقفولة من قبل اصحابها، لان صاحب القرار الاقتصادي قام بوضع العراقيل امام تشغيلها، مثل عدم تجهيز اصحاب المعامل بالوقود لتشغيلها او عدم حماية الحكومة لإنتاجها، الامر الذي سيؤدي الى عدم مقدرة أصحاب المعامل من منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة، مما سيضطر أصحاب المعامل في النهاية توقيف معاملهم عن الإنتاج وبدون شك تسريح اغلب العاملين فيها .

اما الثاني: يعود الى الارتفاع في العوائد النفطية نتيجة لارتفاع الأسعار والكميات المصدرة من القطاع النفطي الامر الذي ادي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وهذا انعكس على ارتفاع الدخل القومي، مما تسبب الأخير في ارتفاع الطلب الكلي وخلق فائض في الطلب على انتاج القطاعات المختلفة الغير متاجر بها، وهذا أدى الى تمكين تلك القطاعات من دفع أجور اعلى من الأجور التي تقدمها القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مما تسبب في نزوح العديد من العاملين في القطاعات السلعية الغير نفطية للعمل الى قطاع الخدمات، وهذا ادي الى انخفاض في حجم انتاج هذه القطاعات الامر الذي ادي في النهاية الى انخفاض الأهمية النسبية لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، كما لاحظنا هذه النتيجة من التحليل للجدول أعلاه .

ثالثا: عدم كفاءة الإدارات التنفيذية في استخدام التخصيصات الاستثمارية لكل قطاع اقتصادي[1]، مما تسبب في ضعف الأهمية النسبية لها وخاصة القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية).

ولغرض تأسيس الركائز الانتاجية الفاعلة في تعزيز دور التخصيصات الاستثمارية في التوسع الاقتصادي المستمر والتي توفر للاقتصاد الوطني قاعدة النمو الذاتي، فلا بد من إعادة النظر بالإدارات التنفيذية للتخصيصات الاستثمارية وعلى مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى ضرورة القائمين على تخطيط السياسة الاقتصادية من إعادة النظر في معدلات النمو الموضوعة، والأنشطة الاقتصادية، من اجل رفع فاعليتها في التغيير البنيوي للاقتصادي العراقي لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى مع الضرورة القصوى بتفعيل الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك التخصيصات قبل إقرارها وان لا يتم قبول المشاريع الاستثمارية الجديدة الا من خلالها.

وبنفس الوقت ترتيب تلك المشاريع على أساس أهميتها النسبية الحالية وفقا لمرونتها القطاعية[2]، ويجب تعديل تلك المرونات لغرض الوصول الى معدلات النمو القطاعية المطلوبة في الناتج، ويتم ذلك وفقا للمعادلة التالية:

معدل نمو القطاع في الناتج = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي × مرونة النمو القطاعية

2 - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) ، ص27.

2- أحمد ابريهي العلي، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق، بغداد، لسنة 1983، ص45.

ولغرض احتساب مرونة النمو القطاعية فتتم وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{ومرونة النمو القطاعية} = \frac{\text{نسبة التغير في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع المعني}}{\text{نسبة التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وبدون شك ان تحديد معدلات النمو القطاعية وترابطاتها الامامية والخلفية[1] وبشكل سليم سيكون لها التأثير المباشر لرفع فاعلية جميع القطاعات الاقتصادية ومنها خاصة القطاعات الإنتاجية "غير النفطية " في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، مما سيؤدي الى بناء اقتصاد متنوع الموارد بدلا من الاقتصاد الريعي .

2ـ تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في رفع متوسط حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي،

لاشك ان المتغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، لذلك فان الارتفاع المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي سينعكس على ارتفاع الدخل القومي الذي سيؤثر في توفير فرص تشغيل للأيدي العاملة، وهذا الارتفاع سيؤثر في انخفاض معدل الفقر والبطالة في البلد، كما ان الارتفاع في الناتج المحلي والدخل القومي سيؤثر على تخفيض نسبة التضخم نتيجة لارتفاع كمية تداول السلع المتاحة للاستهلاك والخدمات، بالإضافة الى الارتفاع في متوسط دخل الفرد من الدخل وان كان لا يعبر عن مستوى الرفاهية بشكل حقيقي ، لكونه ناتج عن تقسيم الدخل القومي على مجموع السكان الإجمالي "العاملين وغير العاملين"، بالإضافة الى كون هذا الدخل متحقق من القطاع النفطي اي دخول ريعية لا علاقة للسكان في تكونها او تطويرها والمؤثر الوحيد لهذه الدخول هو كمية الإنتاج والسعر العالمي للنفط.

الا ان معيار متوسط دخل الفرد من الدخل القومي هو اكثر المعايير استخداما وأكثرها دقة عند قياس مستوى التطور الاقتصادي في معظم بلدان العالم، لكن في البلدان النامية هناك العديد من المشاكل التي تواجهها للحصول على ارقام دقيقة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، ونتيجة لكون احصاءات السكان والدخول غير دقيقة وقد جرت العادة في هذه البلدان ومن اجل الحصول على متوسط نصيب الفرد من الدخل من حاصل قسمة اجمالي الدخل القومي على عدد السكان، وهذا الراي يتمسك به اغلب جمهور الاقتصاديين باعتباره المعيار الذي يجب الاخذ به لان الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع[2].

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام معدل النمو البسيط ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية:

1- د. كوان طه العبيدي، التحليل المالي والاقتصادي للصناعات البتروكيمياويات في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، في كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العدد 92 لسنة 2012، ص12.

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، مديرية الحسابات القومية لسنة 2016، ص3.

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابق}} \times 100$$

وللوقوف على اثر خطة التنمية على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فالجدول ادناه يمكن ان يبين ذلك الأثر وانعكاسه في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي .

جدول (5) تحليل اثر التخصيصات الاستثمارية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2007 =100

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو
اجمالي الدخل القومي بالأسعار الثابتة 2007= 100 مليار دينار *	118714	126226	145318	155852	154672	6
عدد السكان ألف نسمة **	32437	33339	34207	35096	36005	2.9
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ألف دينار	3659	3786	4248	4440	4296	3
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي شهريا ألف دينار	304	315	354	370	358	3
معدل التضخم ***	6	6	7	10	9	1
معدل البطالة	15	11	12	13	13	-
نسبة الفقر	25	24	19	23	23	-
نسبة الاعالة = عدد العاملين ÷عدد السكان	200	200	200	200	200	
الرقم القياسي للأسعار بالأسعار الثابتة 2007=100	115	122	130	143	156	4
متوسط نصيب الفرد من الدخل شهريا دينار بعد طرح نسبة التضخم ونسبة الاعالة ****	1429	1480	1645	1665	1625	3

ا**، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013) ، مديرية الحسابات القومية أيلول 2014 ، ص18 .
***- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ، بخصوص السنوات 2010و2011و 2013 اما سنة 2014 ، الموجز الاحصائي للمحافظات لسنة 2016 ، ص171 .
****- د. كوان طه العبيدي ، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2014) ، فقد بلغت نسبة الاعالة الى السكان بمتوسط بلغ خلال فترة الخطة (200%) ،

من تحليلنا للجدول أعلاه نجد ان اثر التخصيصات الاستثمارية في متوسط نصيب الفرد من الدخل كانت جدا ضعيفة بالرغم من ضخامتها، وذلك بسبب عدم كفاءة الإدارات التنفيذية في الاستخدام الأمثل لها بالإضافة الى سوء التوزيع لها حسب القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك لاعتماد طرق بدائية لتحديد معدلات النمو التاريخية الثابتة مما جعل اثرها اكثر سلبيا، مما انعكس ذلك الأثر في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي اصبح منخفض جدا ودون مستوى خط الفقر[1] (30 × 1.90 = 57 الف دينار شهريا) اذا ما تم مقارنته بذلك، وعلى العكس كان اثرها في تعميق نسبة الفقر فمن الجدول نلاحظ ان نسبة الفقر الحقيقية تزيد على (50%)، وهذه النسبة هي احتواء لمتوسط نصيب دخل الفرد من الدخل متضمن نسبتي الفقر والاعالة المؤشرة بالجدول أعلاه، وهذا ما يعكس أولا الفقر المطلق في العراق وثانيا تدني المستوى الحقيقي للرفاه الاجتماعي حيث كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن هذا المتوسط كلما ازدادت رفاهية الافراد الحقيقية .

1- تم تعديل خط الفقر العالمي (من 1.25 الى 1.90) دولار في اليوم الواحد، وهذا يعتبر خط الفقر الجديد للبنك الدولي ، حسب تقرير البنك الدولي الصادر في 2011/11-10/4، معدلات الفقر العالمية والإقليمية لعامي 2011-2012 والتوقعات في 2015 .
*- الدخل الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – تخصيصات استهلاك راس المال الثابت ، وتم احتسابه من قبل الباحث الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج .

بالإضافة الى ما ذكرناه وبما ان غالبية الدخول الفردية هي انعكاس للعوائد النفطية فلا بد من احتساب نسبة تعويض الأجيال اللاحقة من هذه العوائد والتي يمكننا ان نحتسبها وفقا لما يلي :

حصة الأجيال اللاحقة = عدد الأجيال اللاحقة × متوسط حصة الفرد من العوائد النفطية

عدد الأجيال اللاحقة = (عدد السكان × معدل نمو السكان×عدد سنوات الخطة)+السكان دون سن العمل([1])

= 2.9×34000000 × 5 + 34000000× 12%

= 986000 × 5 + 4080000 نسمة

= 4930000 + 4080000 = 9010000 نسمة

حصة الفرد من العوائد النفطية = متوسط العوائد خلال الخطة / متوسط عدد السكان خلال الخطة = 104640 مليار دينار / 34000000 نسمة

حصة الفرد من العوائد النفطية = 3078 مليون دينار سنويا

حصة الأجيال اللاحقة = 3078 × 9010000

= 27733 مليار دينار سنويا او ما يعادل ÷ 1166 = 23785 مليار دولار امريكي

23785 ×5 = 118925 مليار دولار امريكي حصة الأجيال اللاحقة خلال سنوات الخطة.

وهذا ما يؤكد لنا عدم فاعلية التخصيصات الاستثمارية في التنمية الاقتصادية بل اصبحت تمثل عبئ اقتصادي جديد اذا ما اضفنا حصة الأجيال اللاحقة الى الأعباء التي تم ذكرها سابقا.

3. تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في تغيير هيكلية التجارة الخارجية لصالح الصادرات غير النفطية

نلاحظ من الجدول (5) ادناه بان الصادرات النفطية تحتل مركز الصدارة المطلقة للصادرات السلعية حيث بلغت نسبتها (99%) تقريبا، وهذ ما يعكس لنا عدم فاعلية القطاعات غير النفطية وخاصة قطاعي **الزراعة** والصناعة التحويلية في الصادرات الوطنية، كما نلاحظ أيضا ان حجم الانكشاف الاقتصادي العراقي على العالم الخارجي في تطور مستمر لسنوات الخطة باستثناء سنة (2014)، فقد انخفضت عن سابقتها بسبب انخفاض العوائد النفطية، " نتيجة انخفاض أسعار نفط الخام في تلك السنة عن السنة السابقة "

جدول (6) اثر التخصيصات الاستثمارية في تقليل الانكشاف الاقتصادي الوطني

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات السلعية مليون دولار	52	80	94	90	84
الصادرات النفطية مليار دولار *	52	80	93	89	84
نسبة الصادرات النفطية من الصادرات السلعية	100	100	98	98	100
الاستيرادات السلعية مليار دولار	37	40632	50155	50447	45200
صافي الميزان التجاري مليون دولار	14436	39048	44054	39321	38781
صافي الميزان التجاري بدون العوائد النفطية	37328-	40632-	50155-	50447-	45200-
معدل سعر الصرف دينار عراقي / $	1170	1170	1166	1166	1166

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنة 2015، ص17

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثاني، لسنة 2015، ص20 .

2- من عمل الباحث، وقد تم تقدير نسبة السكان دون مستوى العمل (متوسط النسبة الفئة العمرية 0-4 سنة التي بلغت 12% من حجم السكان) ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، إحصائيات التنمية البشرية ، 2010-2014 ، لسنة 2015 ، ص38.

ويعود السبب الى ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات كما يمكن ملاحظة ذلك بدلالة انخفاض مساهمة الأنشطة الإنتاجية (الزراعية والصناعة التحويلية) خاصة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، كما لاحظنا ذلك عند تحليلنا لأثر التخصيصات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومن الجدول نلاحظ أيضا بان صافي الميزان التجاري قد حقق فوائض مالية كبيرة عند مقارنة الصادرات الاجمالية بالاستيرادات الاجمالية، بينما نجده يحقق عجز مالي كبير عند استبعاد الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات، وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى ريعية الاقتصاد الوطني وعدم فاعلية التخصيصات الاستثمارية في احداث اية تغيرات استراتيجية لتنويع الموارد الاقتصادية للاقتصاد العراقي، نتيجة لضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، واخيرا ضعف اثارها في التنمية الاقتصادية .

ثانيا، أثر التخصيصات الاستثمارية في تحقيق الرفاه الاجتماعي،

يجب ان تأخذ سياسة التنمية الوطنية المتكاملة في الحسبان تحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان، وذلك من خلال بناء مجتمعات مستقرة وامنه ومتعلمة وسالمة، ممثلة باستراتيجية تنمية اجتماعية تسعى الى تحقيق الرفاهية عبر مؤسساتها الاجتماعية الفعالة ومن خلال بحثنا هذا سنسعى الى تحليل بعض المؤشرات الاجتماعية ذات الأثر المباشر لأغلبية السكان وتتمثل في:

1- تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في الخدمات الصحية.
2- تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في الخدمات التعليمية.

1ـ تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في الخدمات الصحية،

لتحليل اثر تلك التخصيصات في الجانب الصحي سنحاول اخذ ابرز المؤشرات المؤثرة في هذا لجانب، حيث نلاحظ من الجدول (6) ارتفاع مستوى الضغوط على المؤسسات الصحية العامة التي تعمل بكل طاقاتها، بسبب النقص الكبير في الطاقات الاستيعابية لهذه المؤسسات الصحية التي بقيت بدون أي تطوير خلال فترة الخطة، مقارنة بمعدل نمو السكان او بمعدل ارتفاع الامراض المزمنة التي أصبحت متفشية في اغلب المدن العراقية ، وبالتحديد عقب حرب الخليج الثانية عام 1991 التي استخدمت خلالها وجربت لأول مرة في ميادين القتال "الحية" ضد العراق أسلحة جديدة مصنعة من نفايات نووية، فقد نبه مكتب شؤون السكان (OPA) التابع لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية في تقريره لسنة 1992، بعد دراسة ميدانية في العراق، الى ان سبب تفشي تلك الامراض جاء نتيجة للتلوث الاشعاعي جراء استعمال اليورانيوم المنضب[1].

ومن خلال تحليلنا للبيانات المتوفرة عن الخدمات الصحية والعلاجية في المستشفيات والمراكز الصحية لهذه الوزارة كما يظهرها الجدول رقم (6)، نستطيع القول بانه لم ترد اية إشارة الى الخدمات الصحية ضمن الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية، بل وردة ضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة لمجموعة اهداف [2]:

1- أ.د. كاظم المقدادي، الحوار المتمدن، العدد 3769 في 2012/6/25، انخفاض متوسط اعمار العراقيين الأسباب والعوامل المؤثرة ص4.
2- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، ص39.

ا- بناء نظام صحي يكفل تغطية شاملة للخدمات الصحية ولجميع المواطنين.

ب- التركيز على تطوير البنى التحتية للرعاية الصحية ومراقبتها وتمويلها. "قسم الصيدلة"

ت- ضمان تقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين.

ث- الاستمرار بالتوسع في انشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في المحافظات كافة.

ج- تطوير المستشفيات العامة والمستوصفات ودوائر الرعاية الصحية التي تؤمن الحاجات في الحضر والريف.

ح- بناء القدرات الطبية والتمريضية والخدمية في المؤسسات الصحية كافة.

خ- ادخال نظام الوقاية والكشف المبكر في جميع جوانب الخدمات الصحية.

ومن خلال تفحصنا للواقع الراهن للخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للسكان في العراق، نجد بان الأهداف المذكورة أعلاه تصبح غير موضوعية ولا معقولة، بل هي اهداف وهمية وخيالية ولم نلمس أي وجود لها للأسباب التالية:

ا-النقص الكبير في اعداد المؤسسات الصحية (المستشفيات، والمراكز الصحية الرئيسية والفرعية).

ب-النقص الكبير في الملاكات الطبية والصحية وفي عدد المؤسسات التي تقدم تلك الخدمات مما انعكس انخفاض عدد اسرة الرقود بمقدار 5000 سرير خلال فترة الخطة وبمعدل نمو سالب بلغ (-2%) .

ت-ارتفاع عدد العوائل الشاغلة للأسرة الطبية فقد ارتفعت من 776 الى 892 عائلة.

ث-ثبات عدد السكان لكل طبيب معالج بالرغم من الزيادة السكانية السنوية التي تبلغ (2.9%)

ج- ارتفاع عدد الصيدليات الى السكان فقد انخفض عدد السكان الى عدد الصيدليات (من 5.3 الى 4.2) مواطن / صيدلية، على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد الصيدليات الا انها لاتزال قليلة جدا بالقياس العالمي بالإضافة الى افتقارها الى الادوية العلاجية الحديثة وللعاملين المتخصصين، أي اغلب العاملين فيها لا يحملون شهادات تخصصية.

جدول (7) أثر التخصيصات الاستثمارية في تطور المستشفيات والخدمات الصحية للفترة (2010-2014).

البيانات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو
عدد المستشفيات الحكومية	229	231	335	359	367	1
متوسط عدد الاسرة للرقود ألف سرير	41	43	44	45	46	2
متوسط عدد السكان لكل سرير	776	747	783	779	892	3
متوسط عدد السكان لكل طبيب ألف	1.3	1.3	1.2	1.2	1.3	0001
متوسط عدد السكان لكل صيدلي ألف	5.3	5	4.6	4.5	4.2	4

المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الصحية والحياتية الباب العاشر، بخصوص السنوات 2011-2014، اما بخصوص عام 2010، وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 2010 ص110.

وكذلك الحال نجد ان المؤسسات الصحية هي دون مستوى الطموح الوطني مقارنة بالمتوسطات الدولية للخدمات والرعاية الصحية والتي بلغت " اسرة المستشفيات لكل 1000 شخص، ممرضات وقابلات لكل 1000 شخص، عمال خدمات صحية محليون لكل 1000 شخص، أطباء لكل 1000 شخص"[1] .

1- World Bank Group - Health Nutrition Population Statistics was updated on 19/10/2017.

وهذا كدليل للعجز الصحي الذي ينتاب المؤسسات الصحية (المستشفيات او المراكز الصحية الأخرى) في العراق، وهذا ما يؤكد لنا مرة اخرى عدم فاعلية التخصيصات الاستثمارية للارتقاء في بناء الأسس العلمية لامتلاك الخدمات والرعاية الصحية للمواطن، بل تجاوزتها الى استحداث نظم ارهاق جديدة للمواطنين.

بالإضافة الى أثرها على هبوط متوسط عمر الانسان العراقي باعتباره أحد المؤشرات الصحية المؤثرة اقتصاديا، ويسمى بمأمول الحياة او توقع البقاء على قيد الحياة، وهو مؤشر احصائي لمعدل السنوات الإضافية التي يتوقع ان يعيشها السكان في البلد المعين، ويختلف هذا التوقع بناءً على عوامل عديدة "اقتصادية، اجتماعية، بيئية صحية، ثقافية، سياسية وتشريعية"، كما تتراوح التوقعات بحسب البلدان والدول وهي عادة تكون مرتفعة في البلدان الغنية ومنخفضة بالبلدان الفقيرة، وتتباين التوقعات كذلك حسب الجنس فهي لدى الاناث عادة ما تكون أعلى منها لدى الذكور، وحسب هذه العوامل فان لهذا المؤشر اثر كبير قد يكون إيجابيا او سلبيا على الحياة الاجتماعية أي الرفاه الاجتماعي وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

وفي العراق وعلى الرغم من كونه يعتبر اغنى بلد في العالم ، نلاحظ استمرار ثبات متوسط الاعمار فيه كما يوضح لنا الجدول التالي :

جدول (8) أثر التخصيصات الاستثمارية في معيار العمر المتوقع عند الولادة في العراق .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو
متوسط العمر	68.9	69	69.1	69.2	69.3	0.001
متوسط عمر الذكور	67.3	67.4	67.5	67.6	67.7	0.001
متوسط عمر الاناث	70.5	70.6	70.7	70.8	70.9	0.001

المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية،عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2010-2014)، ص28.

فمن الجدول أعلاه نلاحظ استمرار ثبات متوسط أعمار العراقيين، وان الزيادة الحاصلة لم يكن لها اية أهمية كبيرة خلال فترة الخطة، فقد بلغ معدل نمو سنوي بسيط بلغ (001%)، ويمكننا ان نبين أسباب بقاء هذا المؤشر الخطير بدون تغيير مهم يؤكد لنا تلك الحقائق هو قصور الرعاية الصحية من قبل العاملين بالمستشفيات الحكومية (الأطباء والمعالجين من المهنيين) بحق المرضى المراجعين او الراقدين، بسبب الاعداد الكبيرة الوافدة الى المستشفى لغرض الفحص والعلاج، بالإضافة الى عدم توفر اغلب الادوية التي يضطر المريض شرائها من خارج المستشفى، كل هذا التدهور بالعناية والرعاية الصحية والعلاجية لاشك لها اثارها الكبيرة في تدهور متوسط اعمار العراقيين، وهذا ما يناقض شعارات وزارة الصحة والتي تنصت خطتها الاستراتيجية، على رفع متوسط أعمار العراقيين الى مصاف متوسط أعمار الدول المتقدمة (80 عاماً) خلال السنوات القليلة المقبلة.

لكن خلال تحليلنا لأهداف خطة التنمية لاحظناه كذلك عدم تضمين خطة التنمية الوطنية لأية أهمية لهذا المؤشر الاجتماعي المهم، وبما ان مأمول العمر يرتبط بعوامل عديدة منها ترفعه بالتحسن الطبي والتغذية وأخرى تخفضه كالحروب، وبما ان العراق لايزال يعاني من العجز الطبي والغذائي من جانب وتعرضه لأكثر من حرب عالمية تدميرية للبنى التحتية بالإضافة الى الحرب العراقية الايرانية، مما أدى انخفاض متوسط عمر الانسان في العراقي الذي لم يتجاوز عن (70) سنة الا في حالات نادرة، وهذا يعني تحمل المجتمع خسارة اقتصادية كبيرة، بسبب الفقدان السريع للعقول المدربة، وهذا ما سيضعف التنمية الاقتصادية في النهاية بالإضافة الى ان

انخفاض متوسط عمر الانسان يؤثر سلباً في العملية التعليمية اذ يجعل منها كلفة إضافية، خاصة اذا ما علمنا بان الخبرة التعليمية هي المؤثر الأساسي لتسير الاقتصاد (الإنتاجي والاستثماري)[1].

2. تحليل أثر التخصيصات الاستثمارية في الخدمات التعليمية.

يعد التعليم مصدراً مهماً ومؤثراً في زيادة الناتج الإجمالي وبالتالي رفع متوسط انتاجية الفرد وانعكاس ذلك في ارتفاع متوسط دخل الفرد. إذ ان الارتقاء بمستوى تعليم افراد المجتمع سيؤثر ايجابياً في زيادة الانتاج الوطني، فكلما ارتفعت نسبة المتعلمين من المجتمع كلما ارتفع معدل العائد من التعليم مع ضرورة الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. وتشير الدراسات التطبيقية الى ان ارتفاع معدل الاعالة له اثر سلبي في معدل الالتحاق بالتعليم كونه يحد من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم ابنائهم، وحيث ان متوسط عمر الانسان المتوقع هو محدد اساس لمعدلات الالتحاق بالتعليم فارتفاعه يؤدي الى ارتفاع معدل العائد من التعليم كونه يحقق ارباحاً مستقبلية، وبالتالي ترتفع اهمية وقيمة التعليم فيما يؤثر انخفاض متوسط عمر الانسان سلباً في العملية التعليمية اذ يجعل منها كلفة اضافية، نتيجة لعدم اكتراث الدولة لأي اهتمام بهذه المؤسسات التعليمية وخاصة بعد 2003 حيث لم تبلغ الاستثمارات المخصصة لهذه المؤسسات العلمية عن (1%)، مع العلم بان هذه المؤسسات تعتبر المحور الأساسي لكل التطورات العلمية والتقنية والتعليمية، التي ستكون أساساً للتطور الإنتاجي والاستثماري من خلال تطور المعرفة العلمية والتقنية للسكان ومن اجل الوقوف على أثر التخصيصات الاستثمارية على التربية والتعليم، فالجداول التالية يمكن ان توضح لنا الأثر المباشر لتلك التخصيصات في التربية والتعليم وأخيرا أثرها على التنمية الاقتصادية .

جدول (9) اثر التخصيصات الاستثمارية في التربية والتعليم لمرحلتي رياض الأطفال والابتدائي (2010-2014)

السنة	عدد الطلبة الف طالب 1		عدد الأبنية 2		عدد الهيئة التدريسية الف 3		معدل الالتحاق الإجمالي 4		نسبة 1 / 2		نسبة 1 / 3		نسبة التسرب	
	أطفال	ابتدائي	أطفال	ابتدائي	أطفال	ابتدائي	أطفال	ابتدائي	أطفال	ابتدائي	أطفال	ابتدائي	أطفال	ابتدائي
2010	141	4864	627	10451	5.5	263.4	-	92	217	465	26	18	-	8
2011	154	5124	640	10660	5.6	271.7	-	97	240	481	27	19	-	3
2012	193	5351	664	10873	7.6	277.8	-	98	291	492	25	19	-	2
2013	203	5559	684	11163	8.0	287.5	-	95	297	498	25	19	-	5
2014	149	4283	519	7325	6.4	223.3	-	95	287	584	23	19	-	5

المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2010-2014، شباط 016 2، ص30.

يلاحظ من الجدول ان المستلزمات التعليمية لمؤشر عدد الطلبة لكل مدرسة بلغ لرياض الأطفال 217 طالب لكل مدرسة في عام 2010 ارتفع العدد ليصبح 287 طالب لكل مدرسة في عام 2014، اما بالنسبة الى التعليم الابتدائي فقد بلغ 465 طالب لكل مدرسة عام 2010 ارتفع هو الاخر خلال فترة الخطة وقد بلغ 584

1) د. كوان طه العبيدي، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (1997-2014)، مجلة الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، عدد (قيد النشر) ، ص17.

طالب لكل مدرسة، ان هذه الزيادة في عدد الطلبة يؤكد لنا عدم جديدة وزارة التربية في تامين المستلزمات الأساسية للتعليم حيث ارتفع عدد الطلبة في الصف على ما يزيد عن 60 طالب اذا افترضنا ان الدوام هو لوجبتين (صباحي + مسائي)، علما بان عدد صفوف المدارس الابتدائية لا تزيد عن (6) صفوف، الامر الذي يعكس لنا عدم استيعاب الصف للتلاميذ المتعلمين بالإضافة الى الصعوبات التي تواجه الهيئة التدريسية التي يستحيل ان تستطيع تفعيل التعليم للتلاميذ بشكل المطلوب وهذا هو الخطر الكبير الذي يهدد العملية التعليمية بالعراق بالكامل.

جدول (10) اثر التخصيصات الاستثمارية في مؤشرات التعليم لمرحلتي الثانوي والمهني للفترة (2010-2014)

السنوات	عدد الطلبة الف طالب 1		عدد الأبنية 2		عدد الهيئة التدريسية الف 3		معدل الالتحاق الإجمالي 4		نسبة 1 / 2		نسبة 1 / 3		نسبة التسرب للتعليم الثانوي
	ثانوي	مهني	ثانوي	مهني	ثانوي	مهني	ثانوي	مهني	ثانوي	مهني	ثانوي	مهني	
2010	1954	56.1	2939	218	136.4	12.5	42	-	665	257	14	4	58
2011	2211	56.3	3034	220	141.4	12.6	45	-	729	256	16	4	55
2012	2395	58.7	3159	224	146.3	12.7	49	-	758	262	16	5	51
2013	2528	56.0	3368	225	160.3	12.8	37	-	750	249	16	4	63
2014	2033	44.7	2306	170	128.7	10.5	37	-	882	263	16	4	63

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2010-2014، شباط 2016، ص30.

من الجدول أعلاه نلاحظ أيضا يتكرر نفس الخلل في مستلزمات التعليم التي تتركز في قلة عدد بنايات التعليم الثانوي التي تبلغ صفوفها (12–18) صف، حيث انها مكتظة بالطلبة فقد بلغ عدد طلبة الصف أكثر 44 طالب، ولا شك ان ارتفاع عدد الطلبة في الصف الواحد يؤثر في عدم إمكانية الهيئة التدريسية من الارتقاء بمستوى تعليم الطلبة وانعكاس ذلك على تأهيلهم اللاحق للدراسة في الكليات او المعاهد كلا حسب اختصاصه.

اما مؤشر عدد الطلبة للتدريسين كأحد المستلزمات التعليمية المهمة، فهو في الأفق العلمي المطلوب حيث بلغ عدد الطلبة (14–16) طالب / لكل تدريسي). اما فيما يخص التعليم المهني فهنالك فيض سواء بعدد الأبنية او عدد الأساتذة التدريسين، وهذا سيؤثر على ضياع فرص تعليمية يمكن توجيهها الى نشاطات تعليمية أخرى.

ومن الملاحظات الأخرى على الجدول أعلاه ان نسبة التسرب قد ارتفعت من 58% الى 63% وتعتبر هذه النسبة جدا عالية، ويمكن ان نسببها الى انخفاض دخول الاسرة ولعدم شمول المتعلمين بقانون الحماية الاجتماعية او لعدم وضوح اهداف التعليم من قبل المجتمع الامر الذي ساعد في ترك الطلبة التعليم واللجوء الى العمل لضمان مستقبل افضل، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي الذي جلب الدمار للبلاد والعباد وأصبحت حياة المواطن كأنها مساقة الى المجهول، بسبب عدم وجود التخطيط المتوازن الضامن لحياة افضل للمجتمع ومن بينهم الطالب ولجميع مراحل التعليم، الامر الذي بدأت معه ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم الى سوق العمل مما كان لها الأثر البالغ على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وانعكاس ذلك على ضعف القدرة المجتمعية من

مواكبة التطورات العلمية وضعف الاستخدامات التكنولوجية الحديثة المؤثرة في مضاعفة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي اثرها على التنمية الاقتصادية.

جدول (11) اثر التخصيصات الاستثمارية في مؤشرات التعليم لمرحلة التعليم الجامعي والمعاهد الحكومية للفترة (2010-2014)

السنوات	عدد الطلبة 1	عدد الأبنية * 2	نسبة 1 / 2	معدل الالتحاق	نسبة التسرب
2010	401000	59 = 27+13+19	6797	22	78
2011	398000	65 = 27+16+20	6317	25	75
2012	449000	66 = 28+16+22	6803	21	79
2013	505000	68 = 28+16+24	7426	17	83
2014	522000	72 = 28+16+28	7250	18	82

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2010-2014، شباط 2016، ص30.

***- عدد ابنية الجامعات الحكومية وعدد الكليات التقنية وعدد المعاهد التقنية على التوالي كما وردت بالجدول.**

من الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد الجامعات الحكومية والكليات والمعاهد التقنية لاتزال دون مستوى الطموح العلمي للعراق حيث لاتزال اعداد كبيرة من الخريجين لا يجدون أماكن في الجامعات او المعاهد لمحدودية الطاقة الاستيعابية لها ومؤشر عدد الطلبة لبنايات الجامعات والكليات والمعاهد التقنية جدا مرتفع فقد بلغ عددهم كمتوسط عام قرابة (7000) طالب لكل بناية وهذا العدد يعتبر كبير بالقياس الى حجم اغلبية الكليات والمعاهد التقنية، وقد يعود السبب الى عدم اكتراث خطط التنمية الوطنية الأهمية التي يجب ان تحظى بها المؤسسات العلمية والتعليمية التي حالت دون بناء قيادات إدارية وانتاجية مؤثرة في رفع القدرة الإنتاجية للمكائن والمعدات نتيجة لانخفاض رأس المال البشري (أي الانفاق على التعليم)، لان النظام التعليمي في العراق يعاني من خلل بنيوي في اغلب جامعاته على الرغم من تخريجه مئات الالاف من الاختصاصات العلمية والإنسانية، لكنه لايزال يعتمد مناهج تقليدية تقوم على التلقين والاستماع في التعليم، بالإضافة الى العجز الكبير في عدد المؤسسات التعليمية ورداءتها لخلوها من ابسط متطلبات التعليم[1]، مما تسببت في ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم الجامعي ، يضاف الى ذلك ان تفشي البطالة بين صفوف الخرجين والتي تزيد على نسبة (90%)[2]، قد زادة نسبة المتسربين من التعليم الجامعي.

وبشكل عام ان عدم وجود خطط تنموية متوازنة وقادرة على الموائمة بين القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها مخرجات التعليم وسوق العمل، أثر في عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية كانعكاس للإنفاق الجاري على تراكم واستخدام المعرفة العلمية والتقنية، وبالتالي عدم إمكانية زيادة وتوسيع الإنتاج والإنتاجية مما ادي الى تبديد في ثروة المجتمع وأخيرا ضعف أثر التخصيصات الاستثمارية في التنمية الاقتصادية.

1- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، مصدر سابق، ص.38

2- جريدة المدى ، زهراء جاسم ، اقتصاد ، جريدة سياسية يومية، العدد 4058، بتاريخ 2017/11/4، ص1.

من خلال تحليلنا وجدنا القائمين على العملية التعليمية يفتقرون الى الخبرة والكفاءة العلمية لإدارة وتنفيذ البرامج التخطيطية بما يتلاءم وحاجة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى عدم امتلاك الكوادر التنفيذية في المؤسسات التعليمية الخبرة او الدراية العملية لتوجيه التخصيصات الاستثمارية لبناء الوحدات العلمية الكفيلة في تغيير الهيكل البنيوي لتلك المؤسسات، مما تسببت في عدم تنفيذ كامل التخصيصات الاستثمارية مما اثر في ضياع فرص استثمارية كبيرة كان بالإمكان استخدامها للقضاء على محدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات العلمية (للتربية والتعليم) ولمختلف المستويات التعليمية، وللوقوف على تلك الاثار قمنا بالتحليل التالي:

وفقا للجدول رقم (2) أعلاه بلغ مقدار الضائعات المالية في قطاع التربية والتعليم اكثر من (1641) مليار دينار أي ما يعادل قرابة (1407) مليون دولار للخطة (2010–2014) والتي كان بالإمكان توجيهها للقضاء على العجز في الأبنية المدرسية والجامعية، (حيث بلغت كلفة بناء المتر المربع الواحد وحسب قرار الهيئة الوطنية للاستثمار "650 دولار" وتبلغ كلفة مستلزمات* التعليم دوليا (350 دولار / للمتر المربع الواحد)[1]، يعني ستبلغ كلفة البناء مع كافة مستلزمات التعليم (1000 دولار للمتر المربع الواحد).

عليه يمكننا احتساب كمية البنايات التي يمكن ان يوفرها هذا الفائض ومقدار العجز الذي سيتم اصلاحه[2]:

1405000000 ÷ 1000 = 1405000 × 2 = 2810000 متر مربع للبنايات متضمنة كافة المستلزمات التعليمية.

افترضنا تخصيص نصف المساحة لبناء مدارس (ابتدائية ومتوسطة واعدادية) لوزارة التربية، والتي تم تقدير المساحة لبناء القاعات الدراسية لكل المستويات: 500م2 للابتدائية و750م2 للمتوسطة و1000م^2 للإعدادية.

ونصف المساحة الأخرى ستخصص لبناء (معاهد وكليات وجامعات مختلفة التخصصات) لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تم تقدير المساحة لكل نوع من مؤسسات التعليم العالي وحسب الواقع الحالي للمعاهد والكليات والجامعات حيث تبلغ (2500م^2 للمعاهد و7500م^2 للكليات و15000م^2 للجامعات.

1405000 ÷ 2250 = 625 مدرسة ابتدائية +625 مدرسة متوسطة + 625 مدرسة اعدادية.

1407000 ÷ 25000 = 56 معهد + 56 كلية + 56 جامعة.

من التحليل البسيط نجد ان وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمي لو قامت بتوجيه هذه التخصيصات الاستثمارية، لاستطاعت الحد من العجز الحاصل في البنايات وكافة المستلزمات التعليمية للوزارتين، وهذا سيوفر فرص تعليمة كبيرة ولكافة المستويات مما ستؤثر حتما في رفع المستوى التعليمي للسكان

1) الهيئة الوطنية للاستثمار، حددت سعر البناء الحالي للوحدات السكنية (625) دولار للمتر المربع الواحد تسليم مفتاح بخصوص مجمع بسماية.

*- بخصوص أسعار تجهيز مستلزمات التعليم والمقصود بها "مقاعد للأساتذة والطلبة وكل ما يتعلق بمستلزمات الصف الدراسي او القاعات المركزية الخاصة بالندوات العلمية، والدراسات العليا، وهي من تقدير الباحث وحسب أسعار السوق الحالية، أسواق الجملة في شارع النضال، بغداد، 2017.

2) الفائض عن الخطتين (2010-2014 و 2013-2017)، حيث تم تقدير الفائض في الخطة (2013-2017) من قبل الباحث ، لكون تلك الخطة قد واجهت ظروفا لا تختلف عن مجمل التحديات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهتها الخطة (2010-2014)، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، ص47.

وكذلك ستؤدي الى توفير فرص عمل كبيرة ولكافة التخصصات العلمية والمهنية والخدمية خاصة الطاقات العاطلة عن العمل والمتراكمة من المخرجات التعليمية الأولية والعالية.

ان نتائج تحليل أثر الضياعات في التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع يمكن تعميمها على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاعات الانتاجية (الزراعي والصناعة التحويلية)، مما سيؤثر هذا التوجه حتما في زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وانعكاس هذا التطور في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة لانخفاض نسبة المعالين الى المعلين، وهذا سيؤثر في تطور الاستهلاك المحلي وكذلك الادخار التي ستوفر مصادر طلب جديدة للاستثمارات الوطنية وبالتالي ستتكرر الدورة الاقتصادية ومعها ستتطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما سيؤثر هذا التطور على تنويع البنية الاقتصادية.

اما فيما يخص الخدمات الاجتماعية الأخرى التي سعت خطة التنمية الوطنية لتطويرها بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان، منها ما يخص زيادة وتحسين كمية ونوعية المياه المجهزة للاستهلاك البشري وجدنا ان المياه المجهزة لا تصلح للاستهلاك البشري اطلاقا، بسبب كون المياه المجهزة هي عبارة عن كمية المياه المجهزة من الانهر (دجلة او الفرات او ديالى) مباشرة الى المنازل بدون أي عملية تصفية او تعقيم او ترسيب من الجراثيم خاصة وان مكبات المياه الثقيلة وللأسف الان تكب في الأنهار بشكل مباشر بعلم وامام انظار مسؤولين الدولة .

وفيما يخص تخفيف الفقر الموجود والذي اصبح يشكل خطر حقيقي وبشكل واسع في العراق من خلال توفير فرص عمل جديدة، وجدنا وللأسف ارتفاع عدد الفقراء بسبب زيادة عدد العطلين عن العمل لتعطيل المشاريع الإنتاجية العاملة في القطاعين العام والخاص على السواء والتي اغلقت اغلبها بسبب البيع او الاستثمار وهي متعطلة لغاية (2017) بدون أي سبب فني، وبهذا فقد اصبح تامين العمل لتوفير دخول مستدامة للعاطلين عن العمل الجديد اصبح يمثل عبئي اقتصادي إضافي الى اعباء العاطلين عن العمل بسبب انهيار مشاريهم والتي لم يتم تأهيلها بهدف اعادتها الى العمل لغاية (2017)، بالإضافة الى حرمان الكثير من فئات المجتمع الأكثر تعرضاً للمخاطر مثل اليتامى والارامل والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لنفس السبب أعلاه.

واخير لاحظنا قصور اثر التخصيصات الاستثمارية وفي جيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما تسببت في إعاقة تحقيق التنمية المتكاملة والمترابطة التي تضمن تفعيل الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية، **وذلك** بسبب عدم توفر الإدارات التنفيذية الكفؤة للاستخدام الأمثل للتخصيصات الاستثمارية في كل قطاع اقتصادي او اجتماعي، الامر الذي تسببت في ضياعات مالية كبيرة سواء بصورة مباشرة وغير مباشرة بحيث اصبحت وكأنها مجموعة إجراءات دعائية لأهدافها الموضوعة والتي لا يمكن تحقيقها، لارتباطها بالواقع الاقتصادي والسياسي المفروض على العراق ، بالإضافة الى استرشاد المخططون بمعدلات نمو تاريخية، مما تأثرت عملية بناء الركائز الانتاجية الفاعلة في تعزيز دور التخصيصات الاستثمارية في التوسع الاقتصادي

المستمر التي توفر للاقتصاد الوطني قاعدة النمو الذاتي بمعنى اخر بقاء تحمل الاقتصاد الوطني لتكاليف باهظة على الورق فقط .

الاستنتاجات.

1- قصور التخصيصات الاستثمارية وفي جميع القطاعات الاقتصادية عن تحقيق التنمية المتكاملة والمترابطة التي تضمن تفعيل الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية، وذلك بسبب عدم توفر الإدارات الكفؤة لتنفيذها وبالشكل الأمثل وفي جميع الأنشطة الاقتصادية، الامر الذي تسببت في ضياعات مالية كبيرة سواء بصورة مباشرة وغير مباشرة، لذلك لم تحقق خطة التنمية الوطنية (2010-2014) أياً من الأهداف الاستراتيجية التي وضعها المخططون لها، كما انها تميزت بانخفاض كفاءتها التنفيذية مع عدم فاعليتها حيث تسببت في حدوث اختلالات بنيوية في القطاعات الاقتصادية .

2- تشوه العلاقة بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد وضعف الترابط الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق بسبب استمرار تبوء قطاع استخراج النفط الخام مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (52%) وفي تكوين إيرادات الموازنة بنسبة (94%) وفي بنية الصادرات بنسبة (99%) وهذا يعكس لنا عدم فاعلية التخصيصات الاستثمارية وتحمل الاقتصاد الوطني تكاليف باهضه على الورق فقط .

3- تدني نسبة مساهمة الأنشطة السلعية غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمتها (12.5%)، وكذلك تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي بلغ دون مستوى خط الفقر فضلا عن ان الزيادة الكلية في الدخل القومي تعد انعكاساً للعوائد النفطية التي بلغت نسبتها اكثر من (52%) منها، وبدلالة استمرار زيادة الانكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي. وبالتالي فان التخصيصات الاستثمارية لخطتي التنمية (2010-2014) لم تحقق اي ازدهار اقتصادي.

4- لم تنجح خطتي التنمية الوطنية في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتمثل ذلك بالعجز الكبير في الخدمات التعليمية ولكافة المستويات. فقد تميزت بانخفاض طاقاتها الاستيعابية بسبب قلة البنايات المدرسية والجامعية ومستلزماتها التعليمية، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة لاسيما بين صفوف الخرجين من حملة الشهادات الأولية والعالية لعدم المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، فضلا عن نقص الرعاية الخدمية والعلاجية للمؤسسات الصحية وذلك لضعف طاقتها الاستيعابية وارتفاع تكاليف العلاج .

التوصيات.

1- ضرورة وجود إدارات تنفيذية كفؤه، تضمن الاستخدام الأمثل لجميع التخصيصات الاستثمارية وصولا لأهدافها المحددة، من اجل ان تكون خطة التنمية الوطنية أداة فاعلة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى ضرورة استعمال معايير علمية عند احتساب معدلات النمو وفق المرونات النمو القطاعية وينبغي تعديل تلك المرونات لغرض الوصول الى معدلات النمو القطاعية المطلوبة لتحقيق اهداف الخطة، وبشرط اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مشروع استثماري وبيان ارتباطاته الامامية والخلفية قبل اقراره من اجل رسم الطريق الصحيح لتحديد حجم ونوع العمل المطلوب توفيره لكل نشاط استثماري وفقا لخطة التنمية الوطنية.

2- العمل على تنويع بنية الاقتصاد، الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، الى اقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، مما يتطلب من الحكومة ممثلة بكافة مؤسساتها تقديم كافة الاعانات والمساعدات (المالية والعينية) الضرورية لدعم وحماية الانتاج الزراعي والصناعي وجعله منافسا للإنتاج المستورد، من اجل التأثير لتغيير البنية الاقتصادية لصالح القطاعات السلعية لاسيما الإنتاجية (الزراعية والصناعة التحويلية) .

3- العمل على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج في القطاع النفطي، باعتباره المصدر الرئيسي حاليا لتوفير الموارد المالية، مع ضرورة تطوير مستوى المنافسة في قطاعات الاقتصاد كافة، وبالذات الأنشطة ذات الميزة التنافسية على سبيل المثال، النفط، الغاز، البتروكيمياويات، الاسمنت، الصناعات البلاستيكية، صناعات دوائية الكهرباء وعلى امتداد مناطق ومحافظات العراق كافة، وذلك من اجل ضمان اقتصاداً متعافياً بشكل مستمر للعراق ولحين تمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة السلعية من زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

4- العمل على تخفيف الفقر الواسع الانتشار حالياً في العراق، مما يتطلب ضرورة الاستخدام الامثل للتخصيصات الاستثمارية وتوجيهها نحو كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، بما يضمن توسيع الطلب على اليد العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية، مع ضرورة تبني وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي لأعداد الكوادر المطلوبة (الوسيطة والعليا) وحسب اسبقيات الحاجة السوقية (الإنتاجية والاستثمارية) للحد من البطالة في صفوف المتعلمين، وكذلك العمل على توليد فرص عمل ودخل مستدامين وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، وكذلك تامين التأهيل والتدريب في مجالات العمل الجديدة وبشكل خاص بالنسبة الى فئات المجتمع الأكثر تعرضاً للمخاطر مثل اليتامى، الارامل، والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاص.

المصادر والمراجع:

1. أ.د. كاظم المقدادي، الحوار المتمدن، العدد 3769 في 2012/6/25، انخفاض متوسط اعمار العراقيين الأسباب والعوامل المؤثرة.

2. أحمد ابريهي العلي، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق، بغداد، لسنة 1983.

3. اعلام مديرية ناحية السد العظيم، جدول بتوزيع الصكوك على المسوقين، للأعوام (2014، 2015، 2016)، بتاريخ 2017/12/1.

4. بخصوص أسعار تجهيز مستلزمات التعليم والمقصود بها "مقاعد للأساتذة والطلبة وكل ما يتعلق بمستلزمات الصف الدراسي او القاعات المركزية الخاصة بالندوات العلمية، والدراسات العليا، وهي من تقدير الباحث وحسب أسعار السوق الحالية، أسواق الجملة في شارع النضال، بغداد، 2017.

5. تقرير البنك الدولي الصادر في 2011/11-10/4، معدلات الفقر العالمية والإقليمية لعامي 2011-2012 والتوقعات في 2015.

6. ثروة محمد علي، المفاهيم الأساسية والاقتصادية في تحليل وتقويم المشاريع، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 1984.

7. جريدة المدى، زهراء جاسم، اقتصاد، جريدة سياسية يومية، العدد 4058، بتاريخ 2017/11/4.

8. د. احمد ابريهي العلي، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، تقويم المشاريع، 1984.

9. د. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقويم المشروعات، عمان، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، عام 2004.

10. د. كوان طه العبيدي، التحليل المالي والاقتصادي للصناعات البتروكيمياويات في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 92 لسنة 2012.

11. د. كوان طه العبيدي، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (قيد النشر).

12. د. كوان طه العبيدي، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (1997-2014)، مجلة الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد (قيد النشر).

13. الهيئة الوطنية للاستثمار، حددت سعر البناء الحالي للوحدات السكنية (625) دولار للمتر المربع الواحد تسليم مفتاح بخصوص مجمع بسماية.

14. مهندس رسول عبد علي عباس 22/مايو/2011 بواسطة/ www.milk.com.

15. وزارة التخط، المعهد القومي للتخطيط، أسس اعداد وتقويم المشروعات الصناعية في العراق، خطة بحوث الوزارة، دراسة رقم 91، 1983.

16. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، مديرية الحسابات القومية لسنة 2016.

17. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، إحصائيات التنمية البشرية، 2010-2014، لسنة 2015.

18. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2013-2017)، بغداد، كانون الثاني-2013.

19. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، للسنوات (2010-2014)، بغداد، كانون الأول، 2009.

20. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، الإطار العام للتنمية بعيدة المدى عام 2000، اذار 1988.

21. وزارة الموارد المائية، مجلة عطاء الرافدين، السدود والنواظم في العراق، سدود يخطط لبنائها، 2015.

22. World Bank Group - Health Nutrition Population Statistics was updated on 19/10/2017.